

التاريخ: ٢٠١٢/٥/١٥

الرقم: SH / ٥٥٠٠

للاطلاع
- المراسلة
- الاستشارة
٢٠١٢/٥/١٥

السادة هيئة الأوراق المالية المحترمين

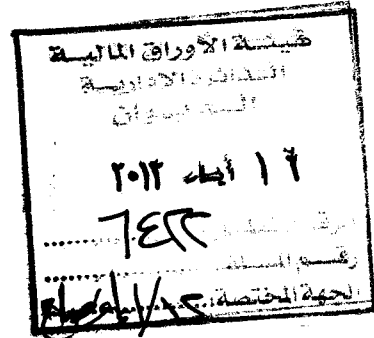
ص.ب ٨٨٠٢ عمان ١١١٢١ الأردن

الموضوع: إفصاح

نرجو ان نرفق لكم نسخة من محضر اجتماع الهيئة العامة العادي السادس عشر والذي انعقد بتاريخ ٢٠١٢/٤/٢٦ وذلك بعد ان تمت المصادقة عليه من قبل عطوفة مراقب عام الشركات حسب الاصول.

و تفضلوا بقبول الاحترام ،،،

كابيتال بنك
[Signature]



نسخة: السادة بورصة عمان المحترمين

بنك المال الأردني
شركة مساهمة عامة محدودة
اجتماع الهيئة العامة العادي السادس عشر
المنعقد يوم الخميس الموافق ٢٠١٢/٤/٢٦

تجارة

١٥ أنجاز ٢٠١٢

صدر طبق الأصل
دائرة مراقبة الشد

عملا بأحكام المادة ١٦٩ من قانون الشركات الاردني عقدت الهيئة العامة لشركة بنك المال الاردني المساهمة العامة الاجتماع العادي السادس عشر وذلك في تمام الساعة الثانية عشر من ظهر يوم الخميس الموافق ٢٠١٢/٤/٢٦ في مبنى جمعية البنوك، برئاسة معالي السيد باسم خليل السالم رئيس مجلس إدارة البنك وحضور:

السيد نضال الصدر	مندوب مراقب عام الشركات
السيد معتز ماهر ابو زناد	مندوب البنك المركزي
السيد بشر بكر	ممثل مدقق الحسابات (ارنست ويونغ).

رحب السيد رئيس مجلس الادارة بالسادة الحضور اعضاء الهيئة العامة وممثلي مراقب الشركات والبنك المركزي ومدققي الحسابات ثم اخطى الكلمة لمندوب مراقب عام الشركات لاعلان النصاب القانوني للاجتماع.

وقد تفضل مندوب مراقب عام الشركات بالاعلان عن قانونية الاجتماع وذلك بعد الاطلاع على إجراءات دعوة السادة المساهمين والنشر بوسائل الاعلام المختلفة واكتمال نصاب الحضور بنسبة ٥٩.٤٨٠% من رأسمال الشركة المدفوع والبالغ (١٥٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم/دينار وذلك بحضور (٥٠) مساهماً من اصل (٢٠٠٩) مساهم يحملون (٧١٨٢٧٦٣) سهماً/دينار بالأصالة و (١٨٠٣٦٩٦٩) سهماً/دينار بالتوكالة أي ما مجموعه (٨٩,٢١٩,٧٣٢) سهماً/دينار كما حضر الاجتماع (١٠) أعضاء من أصل احد عشر عضو في مجلس إدارة البنك.

وعليه و استنادا لإحكام المادة ١٨٣ من قانون الشركات يعتبر هذا الاجتماع وكل ما يترتب عليه من امور قانونيا.

طلب مندوب مراقب عام الشركات من رئيس الاجتماع تعيين كاتب للجلسة ومراقبين لفرض الاصوات، حيث قام رئيس الاجتماع بتعيين الاستاذة بثينة عبوي كاتبا للجلسة وكل من المهندس عمر ابو وشاح والسيد يوسف عرفات مراقبين لفرض الاصوات.

طلب رئيس الجلسة البدء بجدول الاعمال حسب ما هو مقرر.

اولا: تلاوة وقائع إجتماع الهيئة العامة العادي الخامس عشر الذي عُقد بتاريخ ٢٠١١/٤/٢٥
تم تلاوة قرارات اجتماع الهيئة العامة العادي الخامس عشر الذي عُقد بتاريخ ٢٠١١/٤/٢٥ من قبل الاستاذة بثينة عبوي وتم المصادقة على ما ورد فيه من قبل الهيئة العامة.

ثانيا: مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المالية المنتهية في ٢٠١١/١٢/٣١ والخطة المستقبلية والمصادقة عليهما

تقدم رئيس مجلس الإدارة باقتراح دمج هذا البند مع البند الرابع وقد أقرت الهيئة العامة ذلك بالإجماع

ثالثا: الاستماع الى تقرير مدققي الحسابات حول البيانات المالية لعام ٢٠١١

قام السيد بشر بكر مندوبا عن مكتب (ارنست ويونغ) بتلاوة تقرير مدققي الحسابات حول البيانات المالية لعام ٢٠١١.

رابعا: مناقشة الميزانية العامة والحسابات الختامية للبنك للسنة المالية المنتهية في ٢٠١١/١٢/٣١

طلب رئيس الجلسة فتح باب المناقشة للبندين الثاني والرابع من جدول الاعمال وهما مناقشة الميزانية وتقرير مجلس الإدارة، وقبل البدء بالنقاش تقدم رئيس الجلسة بإعطاء فكرة موجزة عن انجازات البنك حيث افاد بان مؤشرات البنك ونتائجه التشغيلية في عام ٢٠١١ أظهرت تحسنا ملحوظا بالرغم من المتغيرات السياسية التي حدثت في عدد من العواصم العربية والتي كان لها الأثر الكبير على اقتصاديات المنطقة والإقليم والتي أدت بدورها إلى تراجع نسب النمو الاقتصادي في مختلف هذه العواصم العربية ، هذا بالإضافة إلى استمرار تداعيات الأزمة المالية العالمية والتي ما زالت تؤثر على اقتصاد المملكة بالرغم من كل ذلك .

واضاف انه ارتفع إجمالي الدخل من ٤٥.٣ مليون دينار خلال عام ٢٠١٠ إلى ٥٣.٥ مليون دينار خلال عام ٢٠١١، وساند نمو الدخل الذي تحقق من العراق نمو دخل البنك الإجمالي بشكل كبير سواء كان من خلال المصرف الأهلي العراقي نفسه أو من خلال أعمال واستثمارات العملاء الفرديين فيما بين البلدين. ووضعت الموجودات بما يقارب ١٩١ مليون دينار بنسبة نمو بلغت ١٦ % ليصل إجمالي الموجودات إلى ١.٤ مليار دينار. كما ارتفعت الودائع والتأمينات لتتخطى ولأول مرة حاجز المليار دينار لتصل إلى ١.٦٩ مليون دينار ونسبة نمو بلغت ١٨ % مما يدل على استمرار البنك في توسيع قاعدة عملائه وتعزيز قدراته التنافسية. وقد ساعد هذا النمو التشغيلي الذي تحقق في عام ٢٠١١ على أخذ المخصصات اللازمة والذي نتج عنه تحقيق هامش ربح ولو بسيط بلغ ١.٤ مليون دينار بعد الضريبة مقارنة مع ٥.١ مليون دينار خلال عام ٢٠١٠، وتوه الرئيس إلى ان

اجمالي مخصصات التحوط التي تم رصدتها العام الماضي بلغت ٢٦.٣ مليون دينار جزء منها ذهب للحسابات المتعلقة بمجموعة «كبت» حيث بين ان مجموع قروض (مجموعة كبت) والحسابات المتعلقة بها تبلغ ٥٢ مليون دينار تم صرفها دون ضمانات كافية، ولكن اليوم تبلغ قيمة الضمانات التي حصل عليها البنك ٢٨ مليون دينار، بالإضافة إلى قيام البنك ومن باب التحوط بأخذ مخصصات تبلغ ١٠.٥ مليون دينار مقابل قضايا مرفوعة ضد البنك وذلك على الرغم من قوة الموقف القانوني للبنك، وذلك وفقاً لتأكيدات مستشاري البنك القانونيين وخصوصاً بعد أن جاءت نتيجة أحكام محكمة التمييز لصالح البنك في القضايا المذكورة. وأكد الرئيس على أن أخذ هذه المخصصات لا يعني خسارة فعلية للبنك بل من الممكن استرداد جزء كبير منها، بالإضافة إلى أن عكس مخصصات القضية في حال صدور حكم ايجابي لصالح البنك سيؤثر ايجاباً على ربح هذا العام. وأشار الرئيس إلى مسيرة التميز لكابيتال بنك في العمل البنكي في الأردن والإقليم بالإضافة إلى إيمانه بالفرص الاستثمارية ما بين الأردن والعراق حيث قام البنك بتعزيز تواجدته في العراق من خلال المصرف الأهلي العراقي بزيادة رأسماله بواقع ٢٢ مليون دينار أردني حسب متطلبات البنك المركزي العراقي لتبلغ نسبة مساهمة كابيتال بنك برأسمال المصرف الأهلي العراقي ٧٢٪ من رأسماله الذي يقارب ٨٥ مليون دولار، وبافتتاح فروع جديدة في كل من محافظتي اربيل والسليمانية. هذا بالإضافة إلى التزامنا بتقديم كل ما هو جديد في عالم التكنولوجيا حيث قمنا بتطوير انظمتنا المصرفية وذلك من خلال تطبيق نظام بنكي جديد والذي يُعرف باسم T24، والمقدم من شركة «تيمنوس» السويسرية والتي تعد من الشركات الرائدة على مستوى العالم في تطوير النظم المصرفية الآلية. ونوه الرئيس إلى الدور الذي يقوم به كابيتال بنك في تمويل المشاريع الصديقة للبيئة، فقد قام البنك كأول بنك أردني بتوقيع اتفاقية تعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية لمنح قروض مدعومة وطويلة الأجل لتمويل أصحاب هذه المشاريع. وأكد الرئيس على أن البنك سيواصل العمل على تفعيل دوره الاجتماعي لتحقيق الأهداف الوطنية للتنمية الاجتماعية المنشودة. وتطرق الرئيس خلال كلمته إلى بعض النتائج الايجابية التي حققها البنك خلال الربع الأول من العام الحالي ٢٠١٢ والتي تؤكد التزام البنك بخططه الموضوعية لتحقيق أفضل النتائج والتي تعود بالنفع على مساهمي البنك. حيث استطاع كابيتال بنك أن يحقق نسب نمو ملحوظة خلال الربع الأول من العام الحالي والتي أثبتت متانة الوضع المالي للبنك وقدرته على تخطي الأزمات وتجاوز التحديات بثبات لمواصلة النمو وتحقيق الأرباح، حيث حقق البنك نمو كبيراً في صافي الربح في الربع الأول من العام الحالي ٢٠١٢ بلغ مقداره (٧) ملايين دينار، بارتفاع قدره (٥) أضعاف عن أرباح الربع الأول من العام ٢٠١١، بالرغم من رصد المخصصات التي تم التحوط لها والبالغ مجموعها (٤) ملايين دينار، وهي أعلى أرباح فصلية يحققها البنك، وان هذه النتائج الايجابية التي تحققت أيضاً ناتجة عن أرباح البنك التشغيلية قبل الضرائب والمخصصات والفوائد المعلقة والتي بلغ مجموعها (١٦) مليون دينار ونسبته تقارب ٤٢٪ عن مستواها في الربع الأول من عام ٢٠١١.

مصدق
لشهادة تجارة

١٥ أيلول ٢٠١٢

صورة طبق الأصل
دائرة مراقبة الشركات

وبعد الانتهاء من القاء كلمته قام رئيس مجلس الإدارة بفتح باب النقاش للسادة المساهمين حيث قام معالي رئيس مجلس الادارة والسيد المدير العام بتقديم الاجابات و الايضاحات على استفسارات السادة المساهمين وذلك على النحو التالي :

استفسر المهندس كمال طوقان:-

١- حول نتائج البنك غير المرضية مقارنة مع البنوك الاخرى المنافسة في المنطقة بالرغم من مرورها بنفس الظروف السياسية والاقتصادية والمحلية.

٢- استفسر حول الخطة المستقبلية لتحسين اوضاع البنك واستفسر ايضا حول المصاريف غير المنطقية المذكورة في التقرير السنوي.

اجاب السيد رئيس مجلس الإدارة مؤيداً رأي المهندس طوقان حيث ان المساهمين لم يروا مردود خلال الاعوام السابقة مقارنة مع البنوك الاخرى علماً بان القطاع البنكي في تحسن مستمر الا انه كان هناك زيادة في القروض المتعثرة ارتفعت لتصل الى حوالي ٨.٥% ومع ذلك كانت النتائج مرضية وذلك محفز لنستمر نحو الافضل، كما افاد بان البنك في تحسن مستمر حيث ان اجمالي الدخل خلال عام ٢٠١١ قد ارتفع من (٤٥) مليون الى (٥٤) مليون دينار لكن المخصصات المفروضة على البنك حسب تعليمات البنك المركزي الاردني هي التي ادت الى انخفاض الارباح وكما سبق واذكرنا بان المخصصات ليست خسائر لكن تعليمات البنك المركزي تفرض أخذ مخصصات مقابل القروض المشكوك في تحصيلها حيث تم اخذ مخصصات السنة الماضية بحدود (١٦) مليون دينار غير المخصص الذي تم اخذه للقضية علماً يانه قد تم ربحها في محكمة التمييز لكن مع ذلك ارتأت إدارة البنك اخذ مخصص حيث تم اخذ (١٠.٥) مليون دينار وقابل ان تكون نتائجها ايجابية لصالح البنك.

بالنسبة للمصاريف فانها تعتبر مقبولة مقارنة مع الموجودات حيث تعتبر النسب المنخفضة في الإدارة تحاول ان تزيد انتاجية البنك من خلال الودائع حيث انها زادت بنسبة ١٢% وعمل الادارة والمجهود الذي بذلوه حتى تصل الى الزيادة في الارباح التشغيلية، لكن المخصصات لها علاقة بقرض قديم من ادارات قديمة ادت لما نحن عليه حالياً وبشكل خاص قروض مجموعة كبة والحسابات المتعلقة بها المبالغية بحدود (٥٢) مليون دينار. نأمل من السادة المساهمين ان يكون لديهم ثقة بادارة البنك للوصول الى نتائج جيدة وقد ظهر ذلك مع بداية العام الحالي حيث ان الارباح للربع الاول هي (٧) مليون دينار صلي بعد اخذ مخصصات حوالي (٣) مليون دينار.

علق المهندس عمر ابو وشاح على نتائج البنك في السنوات السابقة حيث اشار الى انه لا يوجد اي دلالة على أي تحسن متسائلاً ان كانت قضايا مجموعة كبة قد اساءت لنتائج البنك وما هي الضمانات التي تم اخذها لحماية حقوق المساهمين، كما استفسر ايضا حول امكانية توزيع ارباح للاعوام القادمة اذا تم اخذ مخصصات شهرية بقيمة (١.٤) مليون دينار.

اجاب السيد رئيس مجلس الإدارة :

تاريخياً يعتبر البنك من افضل البنوك حتى جاءت الادارة السابقة، علماً بأنه وفقاً لتاريخ البنك فإن الادارات التي سبقت مجلس حسن كبة كانت تنهج سياسة اعطاء مردود للمساهمين إما من خلال الارباح النقدية او الرسملة حيث ارتفع رأسمال البنك من ٢٠ مليون الى ١٥٠ مليون دينار حتى اصبح رابع اكبر بنك من حيث رأس المال والان بعد ان عادت الادارة الحالية لإدارة البنك فقد كان لا بد من اعطاء الأولوية لأخذ المخصصات مقابل القروض المشكوك في تحصيلها ومن اهمها مجموعة كبة والحسابات المرتبطة بها.

حول امكانية توزيع ارباح للاعوام القادمة اجاب رئيس مجلس الإدارة بأنه كان هناك توجه للرسملة او توزيع ارباح نقدية لولا التحوط للقضية حيث تم أخذ مخصص بقيمة (١٠.٥) مليون ومخصصات اخرى بقيمة (١٦) مليون.

استفسر المساهم عاهد العقاد حول الفروع التي تم اغلاقها .

اجاب السيد المدير العام بأن الأسباب الرئيسية وراء اغلاق الفروع هي عدم تماشي مواقع تلك الفروع مع استراتيجية البنك والعمل على استغلال موظفي تلك الفروع في تقديم خدمات أفضل للعملاء من خلال فروع البنك الاخرى بالإضافة الى ضعف حجم العمل في تلك الفروع وبشكل خاص فيما يتعلق بالودائع علاوة على تحقيق تلك الفروع لخسائر منذ تاريخ فتحها، علماً بأن تلك الفروع قد تم اغلاقها بعد اخذ موافقة البنك المركزي الاردني عليها مؤكداً على أنه لم يتم الاستغناء عن أي من الموظفين في تلك الفروع.

استفسر المهندس ابراهيم ابو ارشيد حول :-

١- ارسال ملخص البيانات المالية بدل التقرير السنوي كاملاً

٢- تسأل من هم حقوق غير المسيطرين المذكورين في التقرير السنوي

اجاب السيد المدير العام:

حقوق الاقلية او غير المسيطرين تشمل حصة المساهمين المتبقين في البنك الاهلي العراقي حيث ان الميزانية المعلنة هي ميزانية موحدة تشمل بنك المال الاردني وشركاته التابعة وهي شركة بنك المال للاستثمارات والوساطة المالية والمملوكة للبنك بنسبة ١٠٠٪ والبنك الاهلي العراقي والمملوك من البنك بنسبة ٧٢٪. حقوق الاقلية هو الفرق بين ١٠٠٪ و ٧٢٪ اي ٢٨٪.

اما بالنسبة للتقرير السنوي فقد وضع السيد المدير العام يانه تم التأخر في طباعته في الطبعة وعليه تم ارسال ملخص البيانات المالية تفادياً لمخالفة المهلة القانونية لإرسال الدعوات الى المساهمين حسب تعليمات مراقب عام الشركات، كما اضاف السيد رئيس مجلس الإدارة يانه تم التأخر في اخذ الموافقات اللازمة على البيانات المالية من البنك المركزي الاردني

نوه مندوب مراقب عام الشركات بأنه يجب على الادارة الالتزام بارسال التقرير السنوي في الاعوام القادمة.

وهنا قام مندوب مراقب عام الشركات السيد نضال الصدر بالطلب من الهيئة العامة اذا لم يكن هناك أية استفسارات اخرى التصويت على البندين الثاني والرابع والمتعلقان بالميزانية العمومية وحساب الارباح والخسائر وتقرير مجلس الادارة، وقد تم طرح ذلك على الهيئة العامة. وعليه قامت الهيئة العامة بالمصادقة بالاجماع على الميزانية العمومية وحساب الارباح والخسائر وتقرير مجلس الادارة لعام ٢٠١١ والخطّة المستقبلية لعام ٢٠١٢.

خامسا: إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة :

قررت الهيئة العامة بالاجماع الموافقة على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية ٢٠١١ وذلك وفقا لإحكام القانون.

سادسا: المصادقة على تعيين اعضاء جدد :

تم المصادقة على قرار مجلس الادارة بتعيين السيد مازن سميح طالب دروزه بعضوية مجلس إدارة البنك بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٣ خلفاً لمعالي السيد سميح طالب محمود دروزه.

سابعا: انتخاب مدققي حسابات البنك للسنة المالية ٢٠١٢ وتحديد اتعابهم

اقترح السيد الرئيس انتخاب السادة (ارنست ويونغ) كمدققين للبنك لعام ٢٠١٢، وحيث انه لم يتم ترشيح أي مدققي حسابات آخرين فقد تم تزكية السادة (ارنست ويونغ) ووافق الحضور بالتصويت على انتخابهم، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد اتعابهم.

ثامنا: بحث أية أمور أخرى تقترح الهيئة العامة إدراجها على جدول الأعمال وفق أحكام القانون

لم تتم إضافة أي أمور أخرى من قبل الهيئة العامة على جدول الأعمال.

وفي نهاية الاجتماع شكر السيد رئيس مجلس الإدارة السادة المساهمين على الحضور وعلى الثقة التي أولوها لمجلس ادارة البنك متمنياً للجميع التوفيق .

رئيس مجلس الإدارة

باسم خليل السالم

مندوب مراقب عام الشركات

نضال الصدر

كاتب الجلسة

بثينة عبوي